

الحرف 29



waha2waha@hotmail.com

ذكار الرئيسي

الوزارات.. للأمة وليست لكم!

يتحدث بغير ذي صفة، ويتصرف بغير ذي صفة، و«يشق ويخيظ» بلا أدنى صفة قانونية حتى لوجوده أو لرتبته التي يحملها، فقانوناً لا وجود له، وهيكلية بحسب قوانين الخدمة المدنية هذا الشخص غير موجود أبداً، لا يوقع ورقة ولا يمتلك أي صفة تؤهله حتى للتواجد في مقر عمله، ولكنه ومنذ 3 أشهر وهو يستقبل النواب والوزراء والمسؤولين والمواطنين ومن يحق له ان يدخل ومن لا يحق له الدخول، وبمزاجيته يحدد من يسمح له برؤية الوزير، وكذلك يحدد من يفترض ان يقع في خانة المغضوب عليهم، قانوناً لا وجود له، ومكتبه الوثير الذي يجلس به، لا أصل له في الهيكلية بالوزارة، ومع هذا هو الكل في الكل، والجميع يستمع له بل يطيعه أيضاً، القانون واضح وهيكلية التشكيل الإداري لأي وزارة ما وضعت عبثاً، ولم يتم ابتكار الهيكلية إلا لوضع الأشخاص المناسبين في أماكنهم المستحقة والتي تخدم البلد، وأي شذوذ عن قاعدة القانون في وضع شخص في مكان «هلامي» لمجرد ان الوزير يحبه أو يثق به هو خروج عن القانون، بل تجاوز للقانون الذي يفترض بنا جميعاً احترامه وأولنا الوزير.

فإذا كان الوزير يحب شخصاً أو يثق به فليترجم ثقته بالقانون، وأن يقوم باستحداث منصب لمدير مكتبه «الحبيب الثقة» لا ان يزرعه زرعا وكأنه نبت شيطاني في وزارة يفترض ان تكون هي أولى الوزارات تطبيقاً للقانون بل وتنفيذه فلا تكونوا «خارجين على القانون» بسبب ثقة ومحبة ويمكن تلافي هذه الثغرة بوجود شخص غير ذي صفة قانونية «هيكلية» بأن تعاد هيكلية الوزارة لاستحداث منصب لشخص صديقكم «الحبيب الثقة»، ورغم ان إعادة هيكلية الوزارة لعيون شخص أمر يصعب علينا «بلعه» في دولة المؤسسات والقانون، لكن على الأقل أفضل من خرق القانون من وزارة القانون.

توضيح الواضح: من حق كل وزير ان يقرب منه الثقة سواء من داخل الوزارة أو من خارجها، ولكن ليكن هذا وفق القانون ووفق الإجراءات المتبعة حتى لا نكون دولة.. «موز»، فالوزارات ملك للأمة كما يخبرنا الدستور ويوضح لنا القانون، وليست تركة أو إرثاً أو حتى حالة فوز ببطاقة يا نصيب.

وجهة نظر



@akandary

عبد العزيز الكندري

ملحمة.. بيت القرين

من الصعوبة ان تجتمع قلوب الناس في قلب رجل واحد، او حتى تتفق عقولهم على قضية واحدة دون ان يعارض احد او يبرز برأي مغاير عنهم، وبعد ذلك الاجتماع بين القلوب والعقول يتم التخلص من كل المصالح الأنية الضيقة في سبيل الوطن، في لوحة جميلة رائعة رسمتها ريشة فنان محترف لا يريد لنفسه اي شيء، وانما ليمتع الناظرين في جمال لوحته.

لقد شكل اعضاء المقاومة في «بيت القرين» اجمل صورة من صور التلاحم والتعاقد في سبيل الوطن، وازالوا كل الفوارق التي كانت بينهم، وذاوبا في بوتقة الوطن الحبيب، مجسدين ومصورين عزيمة الشباب في اجمل تمثيل، والذي اختلط فيه دم جميع شرائح المجتمع، مبتعدين عن جميع اشكال الطائفية المموججة.

ان «بيت القرين» سيبقى ويقف شامخاً في وجه كل من يريد ان يعيث بوحدةنا الوطنية كائناً من كان، وهي ذكري طيبة تستحق ان نتذكرها كل عام لناخذ منها العبرة، وهو اجمل موقع ومتحف موجود على تراب هذا الوطن الحبيب.

أعتقد اننا مازلنا نجهل الملحمة الوطنية المتمثلة في «بيت القرين»، وهو بيت يستحق ان نضع عليه المجاهر الفاحصة والكاشفة أكثر، وذلك لندرس الزوايا المختلفة منه، ولنربّي اجيالنا على التسامح مع الآخرين.

ان الملوك وأصحاب الشهرة البارزين ورجال الفن والسياسة وغيرهم كثير، لا يحملون حتى بهذا الحب الصادق وهذا المستوى من التعبير عن المشاعر الذي حصل في «بيت القرين» دون امر من احد، وهذا الموج البشري الذي يظهر حبه لوطنه حاملاً معه وردة الصفاء والمحبة للآخرين خير دليل على ذلك الحب.

نتمنى من وزارة الاعلام الاهتمام أكثر بهذا الصرح الحضاري الوطني، وتسليط الضوء عليه في جميع المناسبات الوطنية، حتى يتعلم اطفالنا ماذا فعل شباب الامس بوطنهم، وكيف دافعوا عنه باستبسال.

لمن يهمة الأمر



sbe777@hotmail.com

سالم إبراهيم السبيعي

أتقدم إلى رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون بالتهنئة للثقة والمسؤولية التي حمله إياها نواب الأمة، ليكون قائداً للسلطة التشريعية، متمنياً له وللنواب إنجازاً متميزاً يوازي ما تميز به الناخبون من إنجاز، تجدد به نصف النواب بدماء جديدة شابة. ومن المروءة والشهامة يتوجب علينا أن نتوجه بالشكر والامتنان للرئيس السابق للمجلس جاسم الخرافي على ما قدمه من جهد في إدارة السلطة التشريعية لدورات متعددة سائلين المولى عز وجل أن يثيبه على اعماله ويرزقه على قدر نوابه.

عاصرت وتابعت جميع دورات انعقاد فصول التشريع المختلفة لمجلس الأمة الكويتي، متابعة مباشرة أو بالصحف وكان معدل الإنجاز أو الانضباط في إدارة السلطة التشريعية على مدى الخمسين عاماً في انخفاض، يرجع ذلك لأسباب كثيرة خارجية وداخلية منها:

- المتغيرات الإقليمية التي استقطبت كتلاً وطوائف وأفراداً...ونواباً.
- وفرة مالية مفاجئة.
- وفرة إعلامية...أيضاً مفاجئة.
- ارتفاع سقف الحرية، واختراق حاجز الصوت والأخلاق والأدب.
- شحن الشباب بأفكار غريبة على مجتمعنا،

إشارة



hanan@fba.net

د.حنان الخلف

قد يعتقد الكثيرون منا ان التخلص من اضطهاد السلطة - في حال كان هناك اي اضطهاد - وانتهاج الديموقراطية كفيلاً بحماية المواطنين من شتى انواع الاضطهاد، ولكننا لم نعط عناية كبيرة لاضطهاد اكثر خطورة من اضطهاد السلطة بل أشد قسوة منها، ونقصد هنا «الاضطهاد الاجتماعي»، تكمن خطورة «الاضطهاد الاجتماعي» في انه أصبح مؤخراً ينتهج نهجاً شريعياً وقانونياً منتهزاً آليات الديموقراطية، اما قسوة هذا النوع من الاضطهاد فتكمن في سلطوته على تلك المناطق التي لا تغطيها القوانين بدقة ووضوح ليصبح بعد ذلك «رأياً عاماً» يأخذ في اكراه المواطنين على ان يعيشوا وفقاً لنمط سلوكي محدد في المجتمع.

لقد تنبّهت الى هذا النوع من «الاضطهاد

ودعوات ضالة عن نهج آباءنا. ● التراخي في تطبيق القانون، ● انخفاض متوسط عمر النواب الذين يحملون مسؤولية تمثيل الأمة.

فحسب الدستور 30 عاماً، وهو أقل من السن التي كلف الله فيها عبده ورسوله محمد ﷺ بحمل الامانة (سن الأربعين عاماً) وأعتقد ان هذه إشارة ربانية غير مباشرة لسن حمل المسؤولية لم يؤخذ بها.

كلنا يعرف أن الدولة تدار بثلاث سلطات (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، ولكن اللافت للنظر أن أعضاء السلطة التشريعية كالإخوة الأعداء، تراشق ومعارك كلامية بينهم، يصرحون كيفما شاءوا، حتى وان كان طعنًا بثوابت أو بمكونات الشعب، او خدشاً بأحكام قضائية، أو فضحاً لأسرار المجالس، مما يهيج الشارع ويزيد الفرقة بين افراد الشعب.

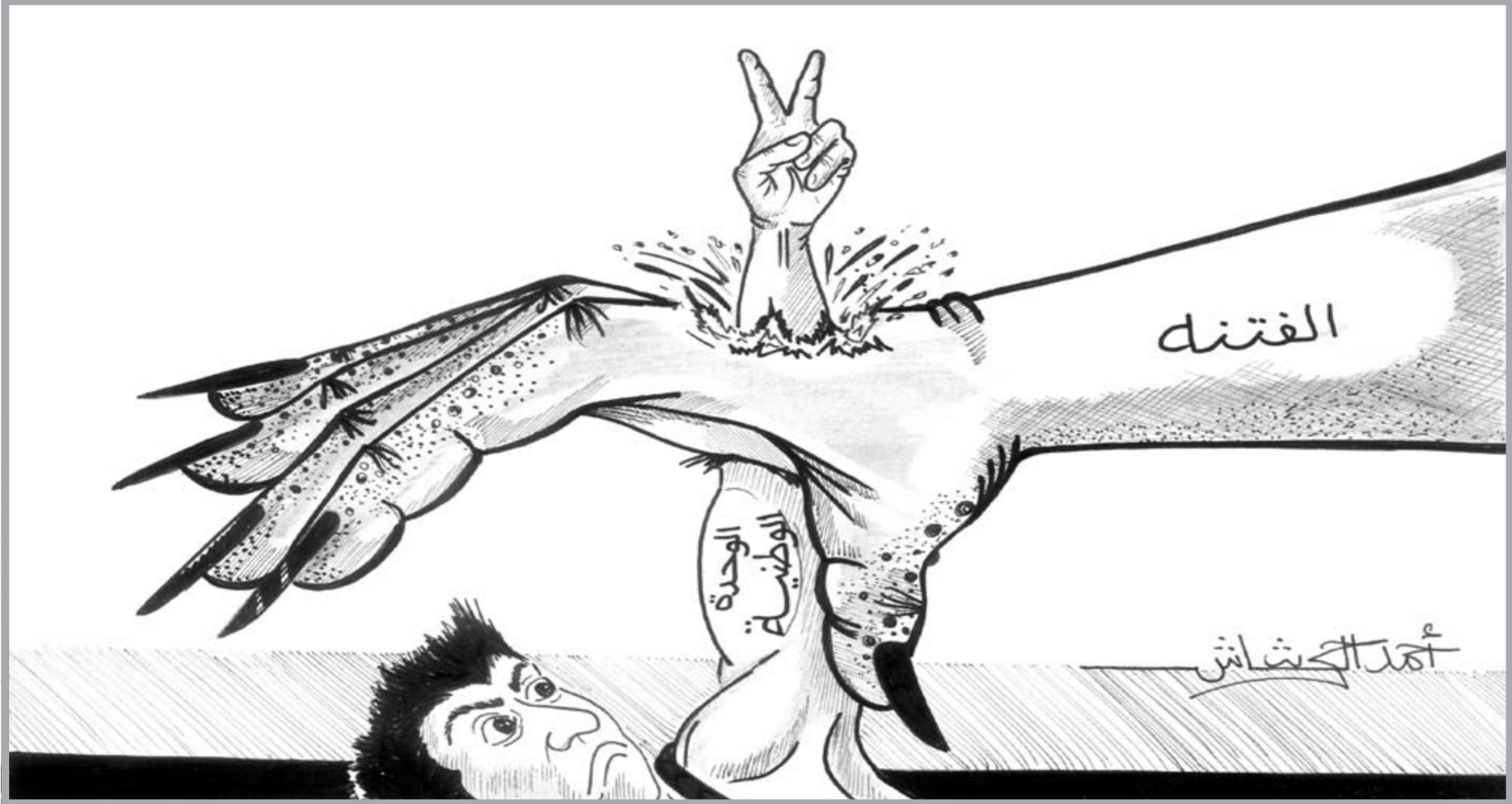
إن السلطات الثلاث متساوون بالحقوق والواجبات، وأعضاها متساوون بالقوة والمكانة، فالسلطات التنفيذية والقضائية أفرادهما يحترمان بعضهما بعضاً، ولا يجرح عضو بزميله أو يخونه، ولا يتبادلان التصاريح الصحافية، والظهور بالإعلام لأي سبب، وكل سلطة منهما لها ناطق رسمي،

الاجتماعي» العديد من المجتمعات التي سبقتنا في تجربتها الديموقراطية، اذ شهدت تجاربها محاولات بعض التيارات الدينية المسييسة لفرض اخلاقياتها الخاصة من خلال التشريع او من خلال فرض الرأي العام بدعوى ان هذا التوجه يصب في مصلحة الأفراد وقد احاطت تلك التيارات السياسية نفسها بهالة من التقديس لفرض وصايتها على الناس، ولكن سرعان ما كشف هذا التوجه عن مضمون تسلطي يستهدف حريات الافراد كما كشف هذا التوجه ايضا عن بغض تلك التيارات الدينية غير المتسامحة للعقائد المخالفة لها في المجتمع.

وفي تجربتنا الديموقراطية المتواضعة التي نتجت عنها مؤخرًا اقتحام التيارات الدينية المسييسة

وقائد يحكم اليه. فرجأؤنا من أعضاء السلطة التشريعية تقدير الموقف ونخص بالذكر رئاسة المجلس، فمثلما لمجلسكم ضوابط وحدود ولقاعة عبدالله السالم الوقار والاحترام، لأنها ملعبكم وميدان يخص السلطة التشريعية فقط، يفرض على افراد الشعب (الحاضرين بالقاعة) الالتزام بالهدوء والصمت، لذلك وفي المقابل فإن خارج مجلس الأمة وتحت قبة سماء الكويت يخص أفراد الشعب ويحق للشعب الطلب من أفراد أعضاء السلطات أن يحافظوا على الهدوء والاستقرار، واحترام القوانين، والمحافظة على شعورنا وأحاسيسنا كشعب، وألا يكون أحد النواب من مصادر الفتنة بقول أو فعل، أو عوامل مساعدة لفتنه، كتشجيع مثبيري الفتنة، لكسب صورة بوسائل الإعلام، أو تصفيق وإطراء من فئة معينة، إن اختيار أعضاء جميع السلطات يرتكز على مبدأ «خيركم أنفعكم للناس» وهو حديث نبوي شريف، فمن باب أولى أن يكون جميع النواب قدوة للانضباط والنظام وضبط النفس لخير الكويت بأسرها، فعلى نوابنا الأفاضل التخفيف (أو الامتناع) عن التراشق بالأقوال والتهديد والوعيد بينهم خارج القاعة ومن خلال وسائل الاعلام، فرب كلمة تفتح ابواب الجحيم وتوقظ الفتنة.

فضاء الدولة المدني بدأنا نشهد بوادر «الاضطهاد الاجتماعي» لمثل تلك التيارات. وفي هذا محاولة لفرض قالب ثقافي ضيق على حياة المواطنين وتعد على حرياتهم في اختيار الطريقة التي يريد كل منهم ان يعيش حياته الخاصة، كما ان هذه التيارات قد بدأت بطريقة او بأخرى في تأسيس البدايات لخطاب كراهية يتجه نحو اصحاب العقائد الاخرى التي هي مكون اساسي في المجتمع. ان شرط بلوغ النضج الديموقراطي في دولتنا يتطلب منع ممارسات الاضطهاد الاجتماعي تجاه المواطنين من خلال صون الحريات والتي هي قيمة اصيلة لدى كل مواطن، لا يمكن الانتقاص منها تحت اي ظرف من الظروف او بأي شكل من الاشكال.



وقفة



منصور الهجري

الشعب الكويتي شعب متسامح مع الشعوب الأخرى ومتسامح مع أتباع الأديان الأخرى، لذلك دخل الكويت من دخلها منذ مئات السنين، خاصة من المستشرقين مروراً أو مكوثاً لفترات قصيرة. وفي العام 1911 تم افتتاح المستشفى الأميركي في أو الأميركي واستقر عدد قليل من المسيحيين في الكويت منهم د.كاليفرى وزوجته وممرض وخادم هندي، وذلك أيام المغفور له بإذن الله تعالى المرحوم الشيخ مبارك الصباح الحاكم السابع للكويت وتواجد أيضاً بعض اليهود المسيحيين وقبل بوجودهم أهل الكويت أن يعيشوا بينهم وكانوا مسلمين آمنين على هذه الأرض الطيبة، كان المسيحيون المقيمون في الكويت يؤدون صلواتهم في المستشفى الأميركي في البداية، ومع تزايد أعدادهم صاروا بحاجة إلى مكان مخصص لتعبدتهم وأداء صلواتهم.

وفي عام 1919 حضر إلى الكويت سعيد شماس رجل مسيحي من أصل تركي غير متزوج وقد حضر ليشرف على مكتبة بيت المقدس لبيع الكتب والمجلات.

وفي عام 1921 تولى المرحوم بإذن الله تعالى الشيخ احمد الجابر الصباح مقاليد الحكم بعد وفاة عمه المرحوم الشيخ سالم المبارك الصباح، فذهب سعيد شماس المشرف على مكتبة بيت

المقدس للسلام وتقديم التهنئة للشيخ احمد الجابر لتسلمه مقاليد الحكم في الكويت وطلب منه مكاناً ليكون كنيسة للمسيحيين خاصة ان عددهم قد زاد.

فقال لأحد المسؤولين أعطه بيت الريان الواقع بفريج سعود مقابل البحر، وذلك البيت صاحبه قصة طويلة سأنكرها فيما بعد. وتسلم سعيد شماس البيت والذي كان مؤلفاً من ثلاثة أحواش، بيت للحرم، وبيت للديوانية، وبيت للمطبخ والحمامات ولتربية الأغنام والدجاج والحمام.

سكن سعيد شماس في بيت الحرم وخصص الديوانية كأول كنيسة في الكويت للمسيحيين. وعرف ببيت الريان، واستمرت الكنيسة كل يوم احد يجتمع فيها المسيحيون رجالاً ونساءً ويعزفون البيانو للترانيم المسيحية وإقامة شعائرتهم.

وفي عام 1932 سمح للمسيحيين ببناء اول كنيسة خلف المستشفى الأميركي ولاتزال قائمة تؤدي فيها الشعائر المسيحية وثاني كنيسة بنيت في مدينة الأحمدى، وثالث كنيسة في منطقة «الوطية» ولاتزال قائمة وانتشرت الكنائس في الكويت سبع منها بتصريح من الجهات الحكومية المختصة واول كويتي يصبح قسا للكنيسة الوطنية هو

القس عمانويل بنيامين غريب ولاتزال الكنيسة القديمة خلف المستشفى الأميركي. هذا نوع من التسامح الكويتي مع الأديان الأخرى، اما الحديث عن هدم وإيقاف العمل في الكنائس فإنه لا يؤدي إلى التآلف والتآخي بين المجتمعات والأديان ازيد عدد الكنائس بزيادة عدد المسيحيين في الكويت وانتشارهم في جميع المناطق الكويتية وفي السالمية وسلوى كنائس يؤدي فيها المسيحيون شعائرتهم وفي بيوت مؤجرة اذ قد تلجأ هذه الدول لمبدأ المعاملة بالمثل، وآخر كنيسة تم بناؤها هي كنيسة للأقباط المصريين في حولي.

إذا تم منع بناء الكنائس في الكويت فسيتم منع بناء المساجد في الدول الأجنبية ونحن نريد للمسلمين في هذه الدول ان يؤدوا صلواتهم ويمارسوا شعائرتهم بحرية ايضا وهو ما قد يؤثر عليهم اذ قد تلجأ هذه الدول لمبدأ المعاملة بالمثل، ولذلك علينا التسامح مع الآخرين ومثلما كان الأولون قد سمحوا للمسيحيين ببناء كنائسهم فعلياً التسامح معهم وكي تتسامح الدول الغربية المسيحية معنا نحن المسلمين في بناء المساجد للجانبات الإسلامية في الدول المسيحية. الناس للناس من بسد وحاضرة بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم